

تغير مفهوم ووظيفة الحدود

كلية التربية / جامعة ديالى

أ.م.د. عبد الأمير عباس الحياي

المقدمة :-

منذ بدء الخليقة والإنسان في صراع مريب مع نفسه وبني جنسه والظروف المحيطة به ، وما تاريخه إلا سجل لهذا الصراع من أجل بقائه وإستمراره ووجوده على سطح الأرض ، وقد كانت الإمبراطوريات والدول قديماً تنمو وتتوسع في مساحات من الأراضي ، وتبقى هناك أراضي واسعة تفصل بينها ، وقد سميت تلك الأراضي بالتخوم ، فضلاً عن أن الإمبراطوريات والدول كانت تتصل بجيرانها عن طريق فتحات سميت في عهد الدول العربية الإسلامية بالثغور^(١) ، ونظراً لزيادة عدد السكان حديثاً وحاجتهم لإستغلال الموارد سواء كانت في البر والبحر أو في الصحاري والغابات ، ونظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي أصبح من اليسير استغلال موارد تلك المناطق التي كانت تسمى بالتخوم ، مما أدى إلى زيادة التنافس بين الدول المتجاورة على أمتلاك تلك المناطق حيث تزداد الأطماع حسب قوة الدولة ودرجة مصلحتها في ذلك .

نتيجة لذلك فقد تغيرت مناطق الحدود إلى نوع آخر وهو (خط الحدود) الذي يبين الأراضي التي تمارس فيه كل دولة سيادتها وسيطرتها وملكيته وقانونها ولها - وحدها - الحق في استغلال مواردها والإنتفاع بها.^(٢)

وعلى الرغم من السلبيات أو بعض المشاكل الحدودية بين الدول فإن خط الحدود السياسية لها دوراً كبيراً في الأستقرار النسبي - بوجه عام - بين دول العالم ، إذ أنه لو إنتقت هذه الحدود أو تم رفعها على مستوى العالم - ومعها تلغى القيود التي تمثلها - لحدثت أندفاع متنافس وصراع مريب بين الدول وشعوبها بحيث يعتمد على مبدأ القوة ، وتهمل جميع القيم التاريخية والإنسانية والروحية ، ويصبح الأساس الذي يستند إليه العالم هو مبدأ البقاء للأصلح أو الأقوى ، ولا مكان فيه للضعفاء ، ومن ثم تظهر في كل مكان طبقات جديدة قد تسخر لخدمتها شعوباً راسخة في أوطانها .

أن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها بنية النظام العالمي قد غيرت من المفهوم التقليدي للحدود ، إذ شهدت جميع مواقع الكرة الأرضية تحولات جذرية في العلاقات الدولية تميزت بالسرعة والشمولية ، وأن جوهر هذه التحولات تتمثل بسهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق العالمي ، أي تذويب الحدود القومية للدول .

إن التطورات في البيئة الدولية الجديدة قد عملت على أحداث تحولات في مفاهيم الحدود والسيادة التي ستفرض على الكثير من الدول القومية تقديم تنازلات عن اعتبارات السيادة (لصالح سيادة إقليمية) والتزامات اقتصادية تفرض عليها اللجوء والإنضمام إلى الكتلت التجارية والتي بدأت تظهر بشكل واضح على خارطة العالم الجغرافية لعالمنا المعاصر ، بحيث تعطي مؤشرات إعادة توزيع مصادر القوة والثروة دون اعتبار للحدود السياسية .

لقد تم تناول موضوع البحث على أساس إنها مشكلة يمكن الوقوف إزائها بالسؤال

الآتي :

ما هي التغيرات التي أدت إلى تغيير مفهوم ووظيفة الحدود؟ وبغية التوصل إلى رؤية واضحة لبحث هذه المشكلة برزت الفرضية القائلة :-
هل تقف وراء هذه التغيرات بعض التطورات التي حدثت في البيئة الدولية الجديدة؟
وقد تضمن البحث ثلاث مباحث رئيسية، حيث يتضمن المبحث الأول المفهوم التقليدي للحدود ويتحدث المبحث الثاني عن تغير مفهوم الحدود في حين عرض المبحث الثالث مفهوم السيادة الوطنية.

المبحث الأول التخوم والحدود الدولية

توضع خريطة العالم السياسية مجموعة من الخطوط تمثل الحدود الفاصلة بين الدول المختلفة، وتجري هذه الحدود على اليباس في شتى الاتجاهات ترتبط أحياناً بظاهرة طبيعية كالجبال والأنهار والغابات والمستنقعات ومتعارضة في أحيان أخرى مع هذه الظواهر الطبيعية لكي تحدد ظواهر بشرية مختلفة أو توضع مجهودات القوة العسكرية للدول في تخطيط حدودها^(٦)، تعد الحدود السياسية جزءاً مهماً من الكيان السياسي للدولة القائمة حديثاً، فمنذ أن دخل الإقليم - وهو أحد عناصر الدولة الثلاثة (إقليم وشعب وسيادة) - عنصراً أساسياً في تكوين الدولة في نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، أخذت الدول تسلك سلوكاً جديداً في ممارسة سيادتها على نطاق هذا الإقليم، وعلى هذا الأساس أصبح إقليم الدولة لا يخضع إلا لدولة واحدة فقط، أما حدود الإقليم تعد جزءاً متمماً للدولة لأنها تحدد مساحتها ومجال سيادتها وسيطرتها.

إن حدود الدولة ليست مجرد خطوط ترسم على الخرائط لتفصل بين دولتين متجاورتين أو أكثر، وإنما لها أهميتها من النواحي السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية^(٧) وفي العصر الحديث ظهرت صناعة وتطور الطيران حيث لم تعد الحدود تقتصر على المنطقة الملامسة لليابسة وسطوح الماء، بل أصبحت هناك حدود للدول ترتفع رأسياً في الغلاف الغازي الواقع على رقعة أو مساحة الدول المختلفة، وعلى هذا الأساس يتضح لنا أن الحدود مشكلة معقدة لم تعد تمتد في بعد واحد مرتبط بالتنظيم الأرضي للدولة بل تطورت هذه الأبعاد وتعددت تبعاً للتطور الذي شهده العالم منذ الثورة الصناعية وما تبع ذلك من تطور تقني وتكنولوجي في مختلف المجالات المدنية والعسكرية خاصة في مجال الطيران ومختلف وسائل النقل البرية والبحرية، لذلك تعددت أبعاد الحدود إلى مسطحات الماء وأعماقها، كما امتدت إلى أعلى الفضاء^(٨).
ويمكن التنويه إلى المفاهيم التي تنطوي عليها عبارتي التخوم والحدود إذ أن كثيراً ما يتم الخلط بين المصطلحين ليقصد بها الحدود، ويرجع ذلك حداثة الحدود السياسية كما نفهمها في الوقت الحاضر.

أولاً - التخوم :-

ظهر عبر تاريخ العالم السياسي مصطلح آخر فُصِدَ به الحدود وهو مصطلح (Frontiers) والذي يعني في اللغة العربية التخوم ، وهي عبارة عن مناطق أرضية تقع بين دولتين أو أكثر ، وقد تكون منطقة التخوم عبارة عن جبال أو غابات أو صحاري أو أنهار أو مستنقعات ، ونجد أن مناطق التخوم غالباً ما تصبح موضوع صراع وتنافس بين الدول المتجاورة بسبب رغبة كل منها بضم منطقة التخوم إليها .^(٦) وتقسم مناطق التخوم إلى :-

- ١- المنطقة الحدية :- وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود .
 - ٢- نطاق الحدود :- وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود .
 - ٣- الجوار :- وهي المنطقة التي تضم القسمين السابقين .
- ولمفهوم التخوم معانٍ أخرى إضافة إلى معناها السياسي ، ومن بين هذه المعاني :-
- التخوم الأستيطانية :- وهي مناطق غير مسكونة تقع ضمن حدود الدولة أو خارجها وقد ميز (بريسكوت) بين قسمين منها :-
 - ١- تخوم رئيسية :- وهي المناطق المعمورة والمأهولة بالسكان والمتطورة اقتصادياً وتمتاز بكثافة سكانية متوسطة أو عالية وقد تم أعمارها بصورة سريعة .
 - ٢- تخوم ثانوية :- وهي المناطق والأقاليم التي يمكن تحويلها إلى مناطق سكنية أو عمرانية بواسطة تطويرها ، ويكون أسكانها بصورة بطيئة .
 - التخوم التاريخية :- وقد أستعمل بعض الباحثين هذا المصطلح ليعني عملية حركة السكان من منطقة إلى أخرى غير مأهولة خلال الأدوار التاريخية كنزوح السكان من أوربا إلى شرقي كندا والولايات المتحدة الأمريكية .
 - التخوم العقائدية :- وتتمثل بمناطق الأرتطام الفكرية أو العقائدية بوصفها مناطق التصادم بين الأيدولوجيات ، مثلما كان التصادم بين الرأسمالية والأشترابية التي كانت تمتد من بحر البلطيق شمالاً إلى بحر الادرياتيك في الجنوب ، وأن الدول الواقعة في هذا الأمتداد تسمى بالدول الحاجزة (Buffer states) وترجع نشأة الدول الحاجزة إلى الرغبة في تقليل الاحتكاك بين قوتين متنافستين أو أكثر ، ومن أمثلة ذلك سويسرا التي تفصل بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا .
 - التخوم السياسية :- هذا الموضوع يحظى بأهتمام الجغرافية السياسية ، ولقد أتفق أعضاء لجنة المصطلحات الجغرافية التابعة للجمعية الجغرافية البريطانية على أن أحد تعريفات التخوم السياسية أنها (إقليم خارجي أو منطقة أو شريط من الأرض تفصل أو توصل أو تكون منطقة أنتقالية بين الوحدات السياسية) وقد تصبح مناطق التخوم محل منافسة وصراع بين دولتين أو أكثر لأن كل منها ترغب في ضم المنطقة إليها وفي هذه الحالة تحل المشكلة بتحويل التخوم إلى خط الحدود .^(٧)

ثانياً – تعريف الحدود :-

الحدود تعني (Boundaries) في معاجم اللغة العربية ، جمع الحد وهو الحاجز بين شيئين ، ومنتهى الشيء هو حده ، ويتميز الشيء عن الشيء ، والحد يعني الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر ، فنقول حديد فلان إذا كانت أرضه إلى جانب أرضه ، وحدده معناه ميزه .^(٨)

أما المفهوم التقليدي للحدود السياسية فهي خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها حق الإنتفاع بها وإستغلالها ، ويدخل ضمنها المسطحات المائية التي تقع داخلها من أنهار وبحيرات وقنوات ، والطبقات السفلى منها وأجزاء البحار التي تجاور شواطئها والتي يطلق عليها أسم المياه الإقليمية وطبقات الجو التي تعلوها ، وعند هذه الخطوط تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى ونظمها وقوانينها^(٤).

وينضح لنا من ذلك أن الحدود التي تظهر على خارطة العالم الجغرافية على شكل خطوط مرسومة على الورق هي عبارة عن مقطع عمودي يمتد من الفضاء الجوي إلى سطح الأرض ويتوغل في باطنها إلى المركز ، وأن لهذا المقطع العمودي معاني قانونية وسياسية وعسكرية وتاريخية وجغرافية .

فالحدود بالمعنى القانوني : هي عبارة عن مناطق اتصال سيادات الدول وأنظمتها الشرعية ، ويعني المفهوم العسكري للحدود على أنها المنطقة الأولى أو الجبهة الأولى التي يجب أن تحمي ، والبداية التي ينطلق منها الهجوم والدفاع عن إقليم الدولة وجميع عناصرها الأخرى ،ويدل اعتبارها السياسي على وجوب احترامها وأدامتها أو توسعها ، لأن لها مكانة مقدسة في نفوس المواطنين ، ويمكن للسياسي أن يستفيد من هذه العلاقة في توليد وتنمية الولاء الوطني لصالح الدولة ومجتمعها .

أما من الناحية التاريخية فإن الحدود تعد انعكاساً لتكامل الدولة وتوسعها أو أنكماشها أو تجزئتها ، وتعبّر عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها في مراحل زمنية متعاقبة ، والجغرافية لها علاقة وثيقة بموضوع الحدود ، حيث يدرس الجغرافي الحدود لأنها أحد العناصر التي تدخل في تشكيل المظهر الحضاري للمنطقة ، كما أنها أحد الطرق المهمة في تحديد الأقاليم الجغرافية^(١٠).

ثالثاً - وظائف الحدود :-

إن للحدود السياسية وظائف عديدة ، وقد حدد بوجز (Boggs) بعض هذه الوظائف التي يمكن تلخيصها بما يأتي :-

١ - الوظيفة الدفاعية أو الأمنية :

يعد (هولدش) أول من أطر لهذه الوظيفة تأطيراً نظرياً إذ قال (إن الدفاع هو الهدف الأساسي للحدود ، وإن الإنسان حيوان مقاتل يقتضي أعاقته عن الإتصال والإحتكاك بوسائل طبيعية ، وكان يرى أن الحدود ينبغي أن تتماشى مع مناطق الجبال بوصفها فواصل طبيعية).

أما (راتزل) فيرى أن أفضل أنواع الحدود هي التي تكون لها أهمية عسكرية مثل الجبال والأنهار والصحاري ، فضلاً عن اتفاق الباحثين على أفضل أنواع الحدود من الناحية العسكرية هي التي تبرز أهميتها الاستراتيجية على غيرها من الوظائف ، أي إنها تسهل عملية الدفاع وتعرقل الهجوم^(١١).

٢ - الوظيفة الاقتصادية :-

أن الحدود بهذا الوصف تدخل ضمن التنظيم الاقتصادي للدولة ، ومن الناحية التجارية والصناعية ، قد تلجأ الدولة إلى إقامة حواجز جمركية لمنع منافسة البضائع الأجنبية للبضائع المحلية وحمايتها ، كما إن إختلاف أسعار البضائع عبر الحدود يؤثر على مواقع الصناعات التي تتأثر بالتعرفة الجمركية ، فالصناعات المتأثرة بالتعرفة الجمركية عادة ما

تتوطن بالقرب من مناطق الحدود ، خاصة تلك الصناعات التي تتجه نحو مناطق أو مواقع المواد الأولية أو بالقرب منها في حالة إستيرادها من خارج الحدود السياسية بهدف التقليل من كلفة النقل ، أما بالنسبة للزراعة فيظهر تأثير الحدود عليها أكثر من الصناعة ، ومثال على ذلك هو حرمان كثير من منتجي الألبان في المناطق الريفية في شرق كندا القريبة من مدينة نيويورك من تسويق إنتاجهم من الحليب إلى مدينة نيويورك وضواحيها بسبب التعريف الجمركية العالية .^(١٢)

٣- الوظيفة الدستورية والقانونية :-

تبرز أهمية الحدود في هذه الوظيفة في سيادة مفعول القوانين الخاصة بالدولة على جميع مساحتها ضمن حدودها السياسية ، بحيث تستطيع الدولة أن تسري القوانين الخاصة بالضرائب والتجنيد والعقوبات على جميع أفراد السكان ، كما أن مسألة الحدود السياسية تساعد الدولة على فرض القوانين على جميع أشكال التنظيمات الإدارية والاقتصادية والثقافية .^(١٣)

أن مناطق الحدود نالت أهمية من الدول لأنها تمثل نقاط الدفاع عن السيادة الإقليمية ، فأقامت عليها الأستحكامات العسكرية لمنع الغزو الخارجي ويتجلى ذلك بوضوح في العصور السابقة ، فسور الصين العظيم كان قد أقيم بهدف صد هجمات المغول الرعاة وسور تراجان كان يفصل رومانيا عن أراضي روسيا ، وقد أقيم ليحمي سهول رومانيا من هجمات الأقباط السلاف ، وهناك العديد من الأمثلة مثل خط ماجينو الذي أقامته فرنسا على الحدود الشرقية ، وخط بارليف الذي أقامه الكيان الصهيوني على الضفة الشرقية لقناة السويس أثر حرب حزيران عام ١٩٦٧ .^(١٤)

إن التقدم التكنولوجي خاصة ما يتعلق بأساليب الحرب والأسلحة الحربية قد قلل من وظيفة الحدود الدفاعية بحيث لم تعد الدول تعتمد على تحصين حدودها لضمان أمنها خاصة بالنسبة للدول العظمى التي تمتلك معدات عسكرية متطورة ، أما أقامة مخافر للشرطة على نقاط معينة من الحدود فتعد بديلاً للحصون الدفاعية ولا يتعدى كونها تعزيزاً لسيادة الدولة وسيطرتها على إقليمها ، ولا تقتصر وظيفة الحدود على الناحية الدفاعية بمعناها العسكري فحسب بل الدفاع بمعناه الواسع عن سكان الوحدة السياسية عسكرياً أو من الأمراض المعدية والأوبئة الوافدة أو تسلل المخربين من وحدات سياسية مجاورة ، لذلك أنتشرت نقاط الدفاع والمحاجر الصحية ونقاط الحراسة لتحقيق هذه الأهداف .

إلا إن التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم قد غيرت من المفهوم التقليدي للحدود ، إذ شهدت جميع مواقع الكرة الأرضية تحولات جذرية في العلاقات الدولية تميزت بالسرعة والشمولية لصالح العامل الاقتصادي ، وتمكنت التطورات التكنولوجية من التغلب على عقبات جغرافية وفكرية وسياسية لخلق معاملات تجارية عبر الحدود ، وإن هذه التحولات تتمثل بسهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق العالمي ، أي تذويب الحدود القومية للدول .^(١٥)

إن التطورات في البيئة الدولية الجديدة قد عملت على أحداث تحولات في مفاهيم الحدود والسيادة التي ستفرض على الكثير من الدول القومية تنازلات عن إعتبرات السيادة لصالح سيادة إقليمية والتزامات اقتصادية تفرض عليها اللجوء والإنضمام إلى التكتلات التجارية والتي بدأت تظهر على خارطة العالم الجغرافية لعالمنا المعاصر وبشكل واضح تؤشر إعادة توزيع مصادر الثروة والقوة دون إعتبر للحدود السياسية مؤدية إلى أنواع

جديدة من السيادة ، كالسيادة الناقصة في مواجهة السيادة المطلقة ، والسيادة المرنة في مواجهة السيادة القسرية والسيادة الاقتصادية في مواجهة السيادة القانونية .

المبحث الثاني

تغيير مفهوم ووظيفة الحدود

لقد تم الحديث عن وظائف الحدود بمختلف أنواعها في المبحث الأول وما أعتراها من تطورات ومتغيرات وإستحداثات تبعاً للتطورات العلمية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث نتج عن ذلك - في كثير من الحالات - تغيير في مفهوم الحدود ، إذ أنه في كل مرحلة من مراحل التطور البشري حيث يصاحب ذلك من أحداث سياسية وعسكرية واقتصادية وعلمية إذ تتغير العديد من المفاهيم لبعض أنواع الحدود ، حيث كانت التخوم الطبيعية تفصل بين الإمبراطوريات والدول القديمة ، ثم تلى ذلك الحدود التي تفصل بين الدول القومية ثم تحولت التخوم إلى حدود سياسية مع تطور الدولة ونمو السكان وزيادة متطلباتهم .

ونظراً لأهمية الحدود بوصفها عنصر من العناصر المهمة للدولة ، وأحد مقوماتها الأساسية فإن العديد من الجغرافيين والساسة والمفكرين أعتبروا حدود الدولة ركيزة مهمة لقوتها السياسية والاقتصادية ، وقد ظهر مفهوم (مجال الحياة) ومفهوم (الدولة العضوية) في ألمانيا حيث يركز المفهوم على فكرة توسع الدولة وبقائها ، ولكي تبقى الدولة فلا بد لها من مجال أو مكان تعيش فيه وتتوسع من خلاله ، ويشير (فريدريك راتزل) ١ - ١٩٠ إلى القوانين السبعة التي تضمنتها نظريته (المجال الحيوي) إن الحدود السياسية للدولة هي دليل النمو والقوة ، ولما كانت الدولة تنمو وتتم بمرحل الحياة فلا بد أن تكون الحدود السياسية للدولة غير مستقرة إلى أن تصل الدولة إلى درجة التأقلم ، يتم ذلك في مرحلة النضج ، لأن الحدود الثابتة تعيق نمو الدولة وتوسعها ، وإن أفكار (راتزل) كانت من مبررات النازية الألمانية في التوسع وضم أقاليم جديدة.^(١٦)

لم يكن الألمان وحدهم من أهتم بموضوع الحدود والمجال الحيوي بل هناك (ماكندر) أحد الجيوبولتيكيين البريطانيين الذي جاء بنظرية قلب الأرض (Heart Land) إذ وصف هذا القلب على أنه المركز الذي يمكن أن تنشأ فيه قوة على سطح الأرض إلى درجة يمكنها أن تتحكم في بقية مراكز القوة في العالم ، وهذا ما دفع بالأمريكي (سبا يكمن) ٦٣ - ١ - ١٩٣ إلى أن يختلف معه ويقدم نظرية (الأطراف) التي نصح فيها الولايات المتحدة الأمريكية أن توجه سياستها نحو التحكم في دول الإطار الأرضي الذي يحتوي على أكثرية سكان العالم أو كثره موارده ، ولذلك فإنه رأى ضرورة قراءة المعادلة السياسية التي تعبر عن توزيع القوى العالمية ، وأقترن مفهوم القوة الجوية بإسم (سفرسكي) الذي أدعى أن بإمكان الطائرة أن تغير جغرافية العالم وتاريخه ، وأشاد بالدور الذي ستلعبه القوة الجوية في تعزيز النصر وتوقع سيطرة القوة الجوية للقلب الأرضي على جزيرة العالم ، وإن خطر القوة الجوية سيهدد القارات ويجبرها للخضوع.^(١٧)

ونتيجة لهذه النظريات أفرزت الحرب العالمية الأولى أنواعاً جديدة من الحدود فضلاً عن إعادة تقسيم بعض الأراضي على وفق معيار سياسي واقتصادي ، كم أفرزت الحرب العالمية الثانية أنماطاً جديدة من الحدود مثل الدول العازلة (Buffer States) إذ تتمتع هذه الدول عادة بسيادة كاملة وحياد يمكنها من كسب احترام الدول المجاورة لها ، وقد وجدت هذه

الدول لغرض الحجز والتخفيف من حدة التوتر بين القوى الكبرى المتنافسة والتقليل من إمكانية التصادم بينها ، ومن الأمثلة على ذلك دول البنلوكس (Benelux) هولندا وبلجيكا ولكسمبرج التي نشأت عام ١٩٦٣ بموجب معاهدة فردان (Verdun) .^(١)

توجد هناك العديد من النظريات الأخرى التي تندرج ضمن الجيوبولتيك والتي تهدف أساساً إلى أتباع سياسة بناء القوة الذاتية للكيانات السياسية المعنية وبهذا يختلف تماماً عن الجغرافية السياسية التي تنظر في إمكانات الدولة وأستثمارها سياسياً واقتصادياً ، ولكن ليس بطريقة الضم والأستحواذ كما خططت له النظريات الجيوبولتيكية .

وعندما برز الإتحاد السوفيتي السابق منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين كدولة نووية مضاهية للولايات المتحدة الأمريكية ، أصبح في العالم قطبين رئيسيين ولكل واحد منهما حلفاء ودول تتبعه وتنتهج بنهجه السياسي والأيدلوجي ، فقد برزت ظاهرة الحدود الأيدلوجية بين المعسكرين أو القوتين أو الأيدلوجيتين (الاشتراكية والرأسمالية) ولم تكن هذه الحدود مرسومة باتفاق أو عبر لجان ، ولكنها كانت تمثل حدوداً بين نظامين سياسيين تمثل كل منهما كتلة من الدول ، ففي الشرق أو المعسكر الشرقي معظم دول أوربا الشرقية وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي وفي الغرب المعسكر الغربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .^(١٩)

بعد انهيار النظام الشيوعي فإن حدود الدول الاشتراكية شهدت في كثير منها تطورات عديدة ونزاعات للأفصال أو العودة إلى ما كانت عليه حدودها قبل الحرب العالمية الأولى والثانية ، أن العصر الراهن عصر القطبية الأحادية (الولايات المتحدة الأمريكية) يشهد تطورات ومتغيرات في الحدود السياسية ، وإذا كانت ألمانيا في الماضي قد حاولت السيطرة على العالم عن طريق الضم والإستيلاء بالقوة العسكرية ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول اليوم بأسلوب جديد وثقافة جديدة فهي بعد أن تمكنت من بناء قواتها العسكرية وأستحوذت على مناطق أستراتيجية عديدة في أنحاء العالم وتطورت تقنياتها العسكرية والعلمية وتجارتها وتفوقت في أجهزة المعلومات والاتصالات تجد نفسها بحاجة إلى تحطيم الحواجز الحدودية والأصول الحضارية والتاريخية والقومية وتحول العالم إلى سوق مفتوح أمام منتجاتها ، وأراضي توفر لها المواد الخام ومصادر الطاقة لصناعتها إلا أن الفرق بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية هو أن الأولى أنطلقت من منطلق عرقي وبأسلوب القوة العسكرية بينما أنطلقت الثانية من منطلق عالمي ظاهره عرقي ، وفي جوهره يهدف إلى الهيمنة التامة على كوكب الأرض يسانده في ذلك التفوق العسكري .

أن التطورات المتلاحقة في مجال الصناعات العسكرية والنقل والمواصلات والاتصالات كل ذلك قلل كثيراً من دور الحدود ، إلا أن الحدود السياسية ظلت وحتى الآن تمثل مصطلحاً قانونياً وشرعياً ، وهو ما تحاول العولمة أو النظام العالمي الجديد الألتفاف عليه بطرق وأساليب تحمل في ظاهرها التعاون بين البشر والتقارب بين الوحدات السياسية حتى تتضح أساليب العولمة الجديدة ، وفيما يتعلق بالحدود وما يترتب عليه من مخاطر على سيادة الدول والأنتماءات الوطنية والقومية والاقتصاد الوطني لكل دولة ، ويمكن تحديد هذه الأساليب بما يأتي :-

١ - الإقليمية الجديدة :-

يعد مفهوم الإقليم بأنه مفهوم نسبي وغير محدد طبيعياً ، وأن كانت فكرة الأرض المستمدة جغرافياً تعد بمثابة نقطة الأنطلاق في تعريفه ، إلا أن حدود الإقليم الجغرافي تختلف باختلاف الهدف والغايات المناطة بالإقليم ، وهناك اعتبارات عديدة أعتمدت في

تحديد الإقليم ، أولها المعيار الجغرافي والذي يرى أن الإقليم هو وحدة جغرافية تضم في حدودها مجموعة من الدول التي تشكل نظاماً فرعياً في النظام الدولي الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه .^(٢٠)

وقد عدّ التقارب المكاني شرطاً أساسياً لوجود الإقليم ، فقد أستخدم المعيار الجغرافي في تحديد النظام الفرعي والذي يعد مفهوماً سياسياً كما هو مفهوم جغرافي ، ثم أتى بعد ذلك من يؤكد على أهمية هذا المعيار في تحديد الإقليم كونه يعد أحد المقومات الأساسية في تكوين الدولة إلى جانب السكان والحكومة والسيادة فضلاً عن أن المعطيات الجغرافية تكون عاملاً مؤثراً في السياسة الداخلية والخارجية للدول .

وبناءً على ذلك فإن العامل الجغرافي يظل عاملاً مهماً في تحديد الإقليم عند الانتقال من محيط الدولة إلى المحيط الإقليمي الأكثر اتساعاً ، إلا أن هذا الأمر لا يقلل من أهمية العوامل الأخرى التي يعتمد عليها في تحديد مفهوم الإقليم والتي من أهمها العامل الاقتصادي الذي يلعب دوراً بارزاً في تحديد المصالح والسياسات ، بحيث يكون الإقليم تبعاً لهذا العامل إذ أن الدول تصنف على أساس درجة تطورها الاقتصادي .

إن الإقليمية اصطلاحاً له جانبين مختلفين ، الجانب الأول فهو مادي يعبر عن وجود تمايز جغرافي بين الأقاليم ، أما الجانب الثاني فهو معنوي يعبر عن وجود تضامن سياسي بين مجموعة من الدول ، وقد ظهر التوجه الرئيس نحو الإقليمية في الستينات بتأثير السوق الأوروبية المشتركة ، حيث أنتشرت تجارب مشابهة لها في التكامل الإقليمي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والوطن العربي ، ولكن لم يكتب لها النجاح .^(٢١)

أما الإقليمية الجديدة : فهي نوع من الإقليمية القائمة على إنشاء تنظيمات قائمة على أساس تكامل اقتصادي وتجاري والتي أخذت في التبلور منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي في شكل كتلت اقتصادية وإقليمية كبرى ، بحيث لا تجعل من الانتماء الجغرافي شرطاً لعضويتها ، ولا تحرم دولاً أخرى من الانتماء إلى عضوية كتلة إقليمية ينتمي إلى عالم الشمال ، طالما هنالك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة ، مثلما هو الحال في الشراكة المتوسطية ، وعليه فإن الإقليمية الجديدة تأتي ضمن مخططات إعادة ترتيب الاقتصاد العالمي إلى ما بعد الحرب الباردة .^(٢٢)

أن الإقليمية الجديدة تعد من نسيج العولمة والتفاعل معها إذ تقوم على الأساس الوظيفي بعد تراجع العامل الجغرافي الناتج عن تأثير الثورة التكنولوجية وعليه فإن الإقليمية الجديدة هي ظاهرة تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية لترسم خارطة إقليمية دولية جديدة على أسس اقتصادية ، وإن الإقليمية الجديدة تستبعد الإرادة السياسية لتحل محلها الإرادة الاقتصادية ، ولأن عملية العولمة تفترض هدم النظم الإقليمية القديمة وإدابتها في نظم جديدة ، فهي جزء من الهندسة الاقتصادية الجديدة للاقتصاد العالمي ، لذا تعد الإقليمية الجديدة على أنها عملية إعادة مؤسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، الذي يتلائم مع المتغيرات الدولية الجديدة ، الأمر الذي يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسيطة بين الدول القومية وبين النظام العالمي .^(٢٣)

وتأسيساً على ما تقدم نرى أن الجغرافيا السياسية لها أثرها الواضح في إبراز طبيعة التحالفات الإقليمية التي لا تشترط الانتماء إلى الواقع الجغرافي الواحد بل قد يتعدى ذلك إلى أكثر من إقليم جغرافي .

٢- ثقافة العولمة :-

تعد العولمة أو الشمولية والعالمية (Globalization) ، مفردة ومصطلح ليس بجديد ، فقد استخدمت خلال فترة عصر النهضة ، فالمجموعة البريطانية أدرجت المفردة وقابلتها مرادفتها (Renaissance) وتعني السيطرة على التخوم ، ليس بالقوة فقط ، وإنما بالفعاليات الإنسانية (العلوم والآداب والفنون وغيرها) ، أي بمعنى الاحتواء وسلخ الهوية والثقافة للأخر .^(٢٤)

وقد أدرج مصطلح العولمة في الأدبيات السياسية والاقتصادية ، ويرادفه في اللغة الفرنسية (Mondialisation) ويعني أضعاف الصفة العالمية (Mondial) على أمر ما في السياسة والاقتصاد ، ويمكننا القول أ العولمة هي وضع الشيء على مستوى العالم ، ويوازي هذا المصطلح الإنجليزي (Globalization) ، ويعني الكونية والشمولية المشتقة من كلمة (Global) أي الكون ، إلا أن هذا المصطلح قد طرح في التداول السياسي من قبل المفكرين الأمريكيين ، لأغراض خاصة ، تبنتها الاستراتيجية الأمريكية ، حيث جاء ذكره في كتاب المفكرين الأمريكيين (ماك لوهان ، وكيثيني فيرو) وطرحه المفكر الإستراتيجي الأمريكي (بريجنسكي) في كتابه (بين عصرين – دور أمريكا في العصر الإلكتروني) .

والحق أنه من الصعوبة إعطاء تعريف دقيق للعولمة بسبب كثرة التعريفات بشأنها ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن المفكر الفرنسي (لادوار غالينو) قدم لنا تعريفاً واضحاً عن مفهوم العولمة وماهيتها وأسلوبها وعند الإجابة عن السؤال التالي : ماذا تريد العولمة من الشعوب ؟ بقوله (في العولمة تحل الأسواق محل الشعوب ، والمستهلكون محل المواطنين ، والمشروعات الصناعية محل الأمم ، والتجمعات محل المدن ، والمزاحمة التجارية محل العلاقات الإنسانية)^(٢٥)

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج أن العولمة هي تهميش الخصائص الذاتية للدول والشعوب (الحدود السياسية والسيادة الوطنية والانتماء) وبهذا تكون مخرجات العولمة هي :

- اختفاء الدولة القومية وإحلال الحكومة العالمية .
- تجاوز الحدود السياسية للدول .
- اختراق السيادة الوطنية .
- تهميش الخصائص الذاتية للشعوب والأمم .
- التخلص من المقومات الوطنية والقومية .

وانطلاقاً من هذه المخرجات ، يمكننا أن نحكم على أن العولمة ، ما هي إلا وسيلة من وسائل الاستغلال الدولي الحديث ، وهي أستعمار جديد بأسلحة اقتصادية ، وأن العنصر الأساس في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة التي تهدف إلى تذيب دور القوميات وإنهاء الحدود الجغرافية للبلدان والسيطرة على ثرواتها وزيادة تبعيتها إلى الدول الكبرى وفقدانها للأستقلال السياسي والاقتصادي .^(٢٦)

والعولمة تعني في المجال السياسي – منظور إليه من الزاوية الجغرافية – (العمل على تقديم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هي الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع) أي أنها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا ، فالعولمة بوصفها مفهوماً أيديولوجياً تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم .

إن من أهم التحديات التي تتعرض لها سيادة الدولة الثقافية في ظل العولمة هي مدى قدرة الدولة في أن تجعل من ثقافتها قادرة على التأثير في الآخرين ، وفي الوقت نفسه قادرة

على المحافظة على خصوصيتها الثقافية ، أي كيف تستطيع الدولة المحافظة على ثقافتها من دون الأنغلاق على الذات أو الأنفتاح الكلي ضد الضياع أو الذوبان ، وفي الوقت نفسه تستطيع أن تجد لها مكاناً بين الثقافات الأخرى ، لأن الثقافة التي تبقى تأخذ ولا تعطي ستظل ثقافة ضعيفة ، والثقافة المتلقية هي التي يسهل السيطرة عليها ، مما يؤدي إلى اختراق السيادة الثقافية للدولة القومية .^(٢٧)

فإذا كانت الدول في فترة ما قبل ثورة الاتصالات قادرة على أحكام الطوق على مجتمعها من تسلل الأفكار والقيم والأيدولوجيات الأخرى ، وأن السلطة السياسية قادرة على توجيه الأفكار الداخلية طبقاً لرؤيتها الخاصة ، أما اليوم فلم يعد بمقدورها تحقيق ذلك نتيجة لتأثير الثورة المعلوماتية ، وأن وظيفة الحدود يتم انحسارها وترجعها في حماية الدولة ، إذ لم يعد هناك دور له فاعلية عالية للحدود في توفير الحماية إذ أن التكنولوجيا عملت على إلغاء هذه الميزة المهمة التي تتعلق بالحماية الدفاعية للحدود .

٣- الشركات متعددة الجنسيات :-

أن الشركات العملاقة ليست ظاهرة برزت فجأة في فراغ ، وإنما لها جذور تاريخية ترجع إلى قرون عديدة إلى الوراء ، فقد عرف العالم منذ أوائل القرن السابع عشر شركات احتكارية عملاقة في مجال التجارة الخارجية لبعض المواد الاستهلاكية ، ففي عام ١٦٠٠م شهد العالم قيام (الشركة البريطانية للهند الشرقية) British India Company التي احتكرت تجارة بريطانيا مع الهند ودول أسىوية أخرى .^(٢٨)

ظهرت في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر الشركات الوطنية العملاقة التي تحقق معظمها من دمج شركات عديدة مع شركة أكثر نفوذاً ومقدرة مالية ، وعرفت هذه الفترة في الولايات المتحدة الأمريكية بفترة التروستات (Trusts) الضخمة في مجال الحديد والصلب والبتروول والمكائن الزراعية وغيرها من المجالات الأخرى ، وما أن نجحت هذه الشركات الكبرى في تثبيت أقدامها في الأسواق الوطنية - خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية - حتى أخذت تتجه ببطء نحو الدول والأسواق الأجنبية .

ومع خروج هذه الشركات من أسواقها الوطنية لتستثمر أموالها في الخارج كانت بداية لما أطلق عليه اليوم بأسم الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational Corporations) أو عابرة الحدود الوطنية (Trans National) إذ ولدت هذه الشركات في رحم المجتمعات الرأسمالية ، وقد تطورت تلك الظاهرة وتنامت مع تطور تلك المجتمعات ونموها بالشكل الذي أدى إلى أن يكون نشاطها غير مقتصر على بلد واحد بل تجاوز الحدود السياسية لبلدان عديدة .^(٢٩)

وقد أتسع نشاط هذه الشركات أتساعاً أدى إلى إثارة الأنتباه في أهم جانبيين ، هما التوحد المتصاعد لسوق تتكامل فيه كافة العناصر ، والنزعة نحو تركيز المشروعات ، فضلاً عن أن هذه الشركات لم تكنف بحد الجسور بين أقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية ، إنما أخذت تفضل التوسع في أنشطتها داخل الدول الصناعية ذاتها ، ومع ذلك فإن الدول النامية تعد ميداناً رئيساً لنشاط هذه الشركات بدافع الحصول على المواد الأولية وضخامة رؤوس الأموال المستثمرة ، فضلاً عن كونها تمثل سوقاً لتصريف المنتجات الصناعية ، وعلى هذا تحاول هذه الشركات السيطرة على مواقع حاكمة سواء في الدول المصنعة حديثاً ، أو في قطاعات أنتاجية معينة .

على الرغم من غياب تعريف محدد ومتفق عليه للشركات متعددة الجنسيات ، إلا أنه يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسية هي مؤسسات غير قومية لا جنسية لها من الناحية القانونية ، وتمتلك وحدات إنتاجية موزعة على عدد من الدول الأجنبية ، الأمر الذي يمكنها من العمل بمنأى عن أي رقابة وطنية ، وقد أتاح هذا الوضع لتلك الشركات قدراً من الحرية في أن تتخذ من القرارات ما ينسجم مع مصلحة وفعالية المؤسسة وحدها من دون أي اعتبار آخر .^(٣٠)

وتأتي أهمية الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في النظام الدولي من ضخامة هذه الشركات ومتانتها الاقتصادية وقدرتها المالية الهائلة التي بلغت حداً يفوق ما تتمتع به العديد من الدول في هذا الميدان ، وعلى هذا فإن هذه الشركات تمثل اليوم قوى اقتصادية جديدة على قدر كبير من الضخامة والتعقيد تستطيع من خلال تركيز نشاطها ومرونة الوسائل التي بحوزتها والعمليات التي تضطلع بها أن تتبنى استراتيجيات مستقلة إلى حد كبير في مواجهة السلطات الوطنية .

ويمكن أن تلمس آثار السلوك الدولي لهذه الشركات من خلال الدور الذي تلعبه ، بحيث يمكنها أن تكون أداة من أدوات السيطرة ومد النفوذ بين الدول التي تنتمي إليها ، لأسباب استراتيجية ولضمان الإمدادات من الموارد والمواد الأولية تلجأ الدولة التي تنبثق منها محاولة الهيمنة إلى زرع عدد من الشركات التي تنتمي إليها داخل الدولة المعنية محاولة منها لأختراق اقتصادها وخلق حالة من التبعية الاقتصادية والسياسية من ناحية أخرى يمكن أن تظهر هذه الشركات متعددة الجنسية وكأنها فاعل دولي له قدرة حقيقية على الفعل المستقل وبمعزل عن الدول التي تنتمي إليها ، إذ أن بإمكان هذه الشركات أن تخترق كافة الحواجز والحدود ، ويمكن أن تخلق عوائق وتثير تقلبات تؤثر على سوق العمل ومستوى معيشة السكان وعلى حركة رؤوس الأموال وعلى توازن ميزان المدفوعات .^(٣١)

ويشهد العصر الحديث توزيعاً لهذه الشركات كما وكيفاً إذ أصبحت أحد العناصر المهمة لإدارة الاقتصاد العالمي ، وتلعب دوراً ريادياً في الثورة التكنولوجية التي أحدثت ، ومن المنتظر أن تحدث تغيرات هائلة في النظام العالمي الجديد إذ غزت كافة الأسواق وتغلغت إلى كافة المناطق حيث غيرت الكثير من القيم والمفاهيم وحتى الولاءات ، إذ لعبت دوراً في قيام مجتمعات ذات نزعة استهلاكية من خلال نوعية منتجاتها وصولاً إلى عملية صنع القرار في تلك الدول .

- قيام التكتلات التجارية :-

تعد التكتلات التجارية من أهم الظواهر التي برزت بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية لكونها تجمع الدول في منظمات فإن الهدف منها هو تحقيق الأهداف القومية لهذه الدول ، وفي ضوء المتغيرات التي شملت مواقع عديدة من سطح الأرض ، أصبحت هذه التكتلات وسيلة للتعويض المتبادل ، وفي الوقت نفسه تسهل عملية الدفاع عن نفسها ، ولهذا فقد أنتشرت على مساحات واسعة ، وفي مختلف الأقاليم السياسية ، وقد أصبح الاتجاه يسير نحو ضم جميع الوحدات السياسية في العالم .^(٣٢)

وقد تميزت الفترة ما بين النصف الثاني من عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات بتطورات بالغة الأهمية في حقل التجارة الدولية ، إذ شهدت البيئة الدولية الجديدة تحولات جوهرية أدت إلى حدوث تغيرات في هيكلية النظام العالمي الذي أرتبط بمفاهيم الحرب الباردة والذي تأسس على منطق القوة والمواجهة العسكرية والردع النووي ، وفرض الهيمنة

، وتقسيم مناطق النفوذ بين قطبي العالم الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي السابق) .^(٣٣)

إن هذه التحولات قد فرضت على سكان العالم منطلق السوق والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية ، مثل البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، إذ أصبحنا نعيش في عصر أنتهت فيه النظريات والأستراتيجيات الأرضية ، وبناءً على ذلك ظهرت نزعة التوجه نحو قيام تنظيمات تتجاوز الحدود السياسية للدول من خلال الارتقاء فوق الترتيبات القومية والأنماج في الاقتصاد القومي ، والذي أصبحت مكوناته المتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا وتدفق المعلومات التي لا تعرف الحدود السياسية للدول .

إن هذه النزعة تتمثل بقيام التكتلات التجارية الدولية ، وعلية فالدولة اليوم لم تعد وحدة قائمة بذاتها وقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي بل هي كتلة الدول الاقتصادية ، ومن هنا فإن الظاهرة الجديدة في النظام الدولي تتمثل في إعادة توزيع القوى العالمية وترتيبها بشكل كتل جيواقتصادية .

ومن هنا فقد ظهرت بشكل سريع التحركات الرامية إلى توسيع كتل تجارية قائمة ومتطورة أو تأسيس كتل تجارية جديدة ، وإن هذه الكتل التجارية لم تعد مقتصرة على دول الجوار الجغرافي أو على شكل تجمعات إقليمية أو شبه إقليمية بل أصبحت تمتد بامتداد قارات العالم وتضم دول تنتمي إلى أقاليم مختلفة في درجة التطور .^(٣٤)

لقد صاحب انهيار النظام الدولي (الثنائي القطبية) الذي برز عقب أنتهاء الحرب العالمية الثانية تحولات بنيوية ، حيث ظهرت هزيمة جديدة نتيجة تغير سريع في المكونات الأساسية للقوة لصالح الوسائل الغير عسكرية ، وقد شهد عامل القوة الاقتصادية تصاعداً كبيراً في الأهمية ، وتحول في نمط الانقسامات إلى خط (شمال - جنوب) بعد أن كان (شرق - غرب) ، وإن نمط التكتلات قد تحول من تكتلات عسكرية إلى تكتلات تجارية ، مما ترتب عليه ظهور أسلوب جديد في الصراع الدولي ، وأصبحت الدول الكبرى مشغولة بصراع جديد من أجل النفوذ الاقتصادي والسيادة الصناعية .

وضمن إطار الرؤية الجديدة للتنافس الاقتصادي بين الدول أصبح تحقيق التقدم الاقتصادي يعادل القوة العسكرية ، كما أن التقدم الإنتاجي يعادل تطوير الأسلحة ، فأن السيطرة على الأسواق لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية ، فنحن الآن على أبواب مرحلة جديدة وتحولات سياسية واقتصادية دولية تدفع بالعامل الاقتصادي إلى حالة شبه أساسية في عمليات التكوين مع العوامل الأخرى ، وتتداخل مع عوامل تكنولوجية واجتماعية متعددة.^(٣٥)

إن خارطة العالم السياسية في مطلع الألف الثالث ستزداد تعقيداً مما هي عليه الآن ، إذ ستكون على شكل كتل اقتصادية يحكمها خليط من علاقات التعاون والتنافس ، وأن هذه الكتل تقودها قوى كبرى أكثرها وضوحاً هي الولايات المتحدة الأمريكية ويظهر مجالها الحيوي في أمريكا اللاتينية ، والإتحاد الأوربي ومجاله الحيوي في أفريقيا ، واليابان ومجاله الحيوي في جنوب شرق آسيا .

إن التوزيع الجيوبوليتيكي للقوى الكبرى ومجالاتها الحيوية يتفق مع التحولات في البيئة الدولية الجديدة التي تخلق من الصراعات العسكرية وتزداد فيها الصراعات الاقتصادية ، وإن طبيعة هذا الصراع في ظل هذه المتغيرات ستكون في المجالات الحيوية لهذه القوى خاصة في إقليم جنوب شرق آسيا (الآسيان) التي تتنافس عليها اليابان باعتبارها مجالاً حيوياً

أساسياً لها بحكم قربها الجغرافي ، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الركيزة الأمنية للأقاليم ولكونها تعد القوى العظمى الوحيدة حالياً .^(٣٦)

أما الإتحاد الأوروبي فقد دخل في صراعات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مجاله الحيوي (أفريقيا) ، إذ قام الرئيس الأمريكي الأسبق (كلنتون) بزيارة إلى دول عديدة في قارة أفريقيا وعرض عليهم الاستثمارات والديمقراطية الأمريكية ، فضلاً عن ذلك فإن الإتحاد الأوروبي يقوم بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجالها الحيوي بالنظر لما يمتلكه من خطوط إنتاجية ضخمة .^(٣٧)

إن طبيعة الصراع بين هذه القوى سينحصر في إطار التنافس على الأسواق والسيطرة على المجالات الحيوية ، فالحروب التجارية تتزايد أحياناً في المستقبل وأشتعال المنافسة بين الكتل لحماية أسواقها والسيطرة على أسواق الآخرين أمر وارد وطبيعي ، ونتج عن ذلك ظهور أنماط وتفاعلات وقواعد سلوكية جديدة أدت إلى تحول العلاقات الدولية من ظاهرة الصراع إلى ظاهرة التنافس السلمي بين الكتل من أجل اكتساب الأسواق الدولية ، لذلك اندفعت الدول إلى الدخول في ترتيبات رسمية تتجاوز الحدود السياسية والتي أدت إلى إنشاء أطر تنظيمية لتسهيل التعاون بين الدول في مجال التجارة والاقتصاد .^(٣٨)

أن هذه الترتيبات نتج عنها ظهور دولة الإقليم التي تعد منطلقاً فعالاً للوصول إلى الاقتصاد العالمي ، وأن دولة الإقليم (Region state) هي نتاج نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين وأستعداداً لمتغيراته التي تنضم إليها عدة دول قومية متخلفة عن جزء كبير من سيادتها عبر إزالة الحدود السياسية بين دول الإقليم .^(٣٩)

إن الهدف من دولة الإقليم هو إيجاد المجال الحيوي للدولة ، فالمجال الحيوي من الناحية الاقتصادية هو تلك الوحدة الجغرافية التي لها من الأتساع في مساحتها والتنوع في تكوينها الاقتصادي ما يوفر لسكانها مستوى مقبولاً من الحياة ، أما من الناحية الإستراتيجية فالمجال الحيوي هو إتحاد تعاوني يستطيع أعضائه من الحصول على حاجاتهم الحيوية دون حاجة إلى المساومة مع أي قوة أخرى كبرى ، وبذلك تستطيع الوقوف مع الغير على قدم المساواة ، في حين أن المجال الحيوي من الناحية السياسية هو إقليم يمكن أن تؤدي علاقات حسن الجوار فيه إلى قيام الثقة المتبادلة بين الدول التي تربط بعضها برابطة التعاون .^(٤٠)

إن المجال الحيوي للدولة لا يزال يمثل جزءاً من مقومات قوة الدولة خاصة بعد بروز العامل الاقتصادي وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول ، فالدولة اليوم لم تعد فاعلاً في المجتمع الدولي ، بل أصبح للمنظمات الدولية والكتل التجارية دوراً كبيراً في إدارة العلاقات الدولية .^(٤١) أما من الناحية السياسية فإن التكتلات التجارية الإقليمية توفر للدول الأعضاء قوة سياسية بسبب تقارب أو تشابه وجهات نظرها ومواقفها السياسية الأمر الذي يمكنها من السيطرة على ثروتها القومية ومواردها الطبيعية والحصول على أفضل النتائج واستغلالها لصالح الدول الأعضاء ومنع السيطرة الخارجية عليها ، إذ هناك نوعين من السيادة على الموارد هما سيادة قانونية وأخرى اقتصادية وأصبحت الثانية أكثر أهمية من الأولى التي تعني مجرد الموارد ضمن الحدود السياسية للدولة .

المبحث الثالث

مفهوم السيادة الوطنية

على الرغم من التعريفات العديدة التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية ، فإن هناك مفهوماً مشتركاً يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها ، سواء كان ذلك داخل إقليمها أو ضمن أطار علاقاتها الدولية ، وبالتالي فإن السيادة تشير إلى معنيين ، أحدهما إيجابي يشير إلى قدرة الدولة – كوحدة سياسية مستقلة – على التصرف بحرية كاملة من دون أي قيود تفرض عليها ، والآخر سلبي يقوم على أساس عدم إمكانية خضوع الدولة لأي سلطة غير سلطاتها ، وبذلك يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي ينصرف إلى علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة ، ووجه خارجي ينصرف إلى نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول والتي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية . ()

وإن أهم خصائص السيادة هي :-

- سيادة مطلقة :- بمعنى أنه ليس هناك سلطة أو هيئة أعلى منها في الدولة ، فهي أعلى صفات الدولة ويكون لها السلطة على جميع المواطنين ، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك جملة عوامل تؤثر على ممارسة السيادة التي يمكن اعتبارها حدوداً قانونية ، إذ أن الحاكم المطلق لا بد أن يتأثر بالظروف التي تحيط به ، سواء كانت هذه الظروف اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ، كما يتأثر بطبيعته الإنسانية فضلاً عن أنه يجب أن يراعي مدى تقبل المواطنين للقوانين وإمكانية أطاعتهم لها .
 - سيادة شاملة :- أي أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة ومن يقيم في إقليمها باستثناء ما يرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل الدبلوماسيين وموظفي المنظمات الدولية والسفارات ، وفي الوقت نفسه ليس هناك من ينافسها في الداخل في ممارسة السيادة .
 - لا يمكن التنازل عنها :- بمعنى أن الدولة لا تستطيع أن تتنازل عن سيادتها وإلا تفقد ذاتها.
 - لا تتجزأ :- بمعنى أنه لا توجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها .
- وتنقسم الدولة على وفق مفهوم السيادة إلى نوعين هما الدولة التامة السيادة والدولة الناقصة السيادة . ()

١ - الدولة التامة السيادة :-

هي الدولة التي تمارس شؤونها الداخلية والخارجية بمحض إرادتها من دون أن تخضع لأية سلطة أجنبية عدا ما يحدده القانون الدولي العام ، وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة ، لها الحق في الانضمام إلى المنظمات الدولية ، وعقد المعاهدات الدولية وعلى حق تبادل التمثيل الدبلوماسي مع أية دولة ، وإعلان الحرب وعقد الهدنة والصلح ، والسيادة الكاملة للدولة يجب أن تكون مطلقة على جميع الأرض وما يعلوها من الجو ومياهها الإقليمية . ()

أما في حالة تواجد قوات أجنبية على أرض الدولة من غير موافقتها أو رغم إرادتها فإن هذه الدولة تعد ناقصة السيادة ، أما إذا كان وجود القوات الأجنبية على أراضي الدولة

بموجب معاهدة دولية ، فإن الدولة صاحبة الإقليم تعد من الناحية القانونية كاملة السيادة ، ولها الحق في أن تباشر اختصاصها الداخلي والدولي بصورة كاملة .
أما من الناحية العملية فإن الدولة التي لا تستطيع أن تمارس السيادة على جزء من إقليمها فإنها لا تستطيع أن تطبق قوانينها عليه وإذا ما ارتكبت جريمة ما على الجزء الذي توجد فيه القوات الأجنبية بين مواطنيها أو بين أفراد الجيش الأجنبي أو بين الطرفين ، فإن الجرائم التي تقع على هذا الجزء تخضع لأختصاص الدولة التي تتبعها القوات المسلحة ، فضلاً عن أن سيادة الدولة تكون من الناحية القانونية كاملة وأن وجد من الناحية العملية مناطق داخل إقليمها لا تستطيع الدولة أن تفرض سيادتها عليها ، ومثال على ذلك السفارات الأجنبية والسفن الأجنبية المتواجدة في مياهها الإقليمية والطائرات الموجودة في مطاراتها أو في أجواءها .^(٦)

٢- الدولة الناقصة السيادة :-

هي الدولة التي لا تتمتع بجميع مظاهر السيادة الداخلية أو الخارجية وأنها تخضع لإرادة دولة أجنبية أو منظمة تتولى ممارسة السيادة عوضاً عنها ، وأن ما يميز الدولة الناقصة السيادة عن الدولة المنعدمة السيادة هي أن الدولة الناقصة السيادة تتوافر فيها أركان الدولة الثلاث (شعب وإقليم وحكومة) تتولى إدارة الإقليم ، غير أن سلطة هذه الحكومة غير كاملة على الشعب أو الإقليم ، ويطلق على هذه الدولة بالدولة الناقصة السيادة ، أما الدولة المنعدمة السيادة هي التي لا يتوفر فيها الركن الثالث من أركان الدولة ، أي لا توجد فيها حكومة أساساً.^(٧)

أن القانون الدولي العام يؤكد على احترام مبدأ استقلال الدول وسيادتها ويضمن لها حرية اتخاذ القرارات التي تنسجم ورغبتها ، ويمنع الدول الأخرى من فرض أرائها على دول أخرى ، وأن احترام هذا المبدأ يعد الركيزة الأساسية في تعزيز مبدأ المساواة ، وقد أكد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية ، منها ميثاق الأمم المتحدة فقد نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق على ما يأتي (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما)

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي نص عليه الميثاق يؤكد على أن المنظمة الدولية ليست سلطة عليا فوق الدول ، وهو يقر استقلال الدول في شؤونها الداخلية عن اختصاص المنظمة ، وقد أكدت المنظمة تحريم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن (إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة) ، والذي نص على ما يأتي (ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى).^(٨)

أن التغيرات التي حدثت في البيئة الدولية والتطور التكنولوجي أدى إلى تغيير مواقع الحدود ومفاهيمها حيث تحولت من حدود جغرافية إلى حدود اقتصادية ، وظهور مفهوم الأعماق الاقتصادية ، أي المجال الحيوي الاقتصادي المعتمد على المتطلبات الاقتصادية لنمو الدولة .

وقد أصبحت الحدود الوطنية مفهوماً من نتاج الماضي وتتحرك الآن جميع أنواع المعطيات عبر هذه الحدود وفوقها كما لو كانت هذه الحدود غير موجودة .^(٩) وتلعب

التكنولوجيا دوراً مزدوجاً في قضية الحدود والسيادة ، فهي إحدى الأدوات التي تعزز العلاقة بين الإقليم والسيادة ، لأن الحكومة تستخدمها من أجل نشر السلطة على المناطق الجغرافية الواسعة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فتحت التكنولوجيا أبواباً للتدخل وأنتهاكاً للسيادة من ناحيتي الأسباب والآلية .

إذ طرحت التكنولوجيا مواضيع على الساحة الدولية أصبحت معها مسألة التدخل مسألة مشروعة ومدعومة من المستويين السياسي والرأي العام ، أما من الناحية الآلية فقد لعب التطور الهائل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً في تسهيل عملية التدخل ، ففي ظل المعلومات وتكنولوجيا الإتصال سوف يستطيع الطرف الأقوى أن يطلع على دقائق الأمور لدى الطرف الأضعف ، إذ تنكشف الأوضاع ويصبح من السهل عملية اختراق السيادة ، حيث يستطيع الطرف الأقوى أن يصدر تصورات وقيمه ، وأن يعيد تشكيل الوعي لدى الطرف الأضعف .^(٥٠)

لقد سارت التطورات العديدة التي شهدتها النظام الدولي في عقود الأخيرة في اتجاه تقليص دور السيادة الوطنية وإعطاء أهمية خاصة للعمل الجماعي في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة ، وأصبح لممارسة الحقوق شروط من منظور المساءلة الدولية خاصة بعد تدويل السيادة ، وأشتملت عملية التدويل على توسيع لأبعادها الخارجية ، وأن القاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي هي الاعتراف المتبادل بين دولة لها سيادة أتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة ، أهمها إلا يتسبب من جراء تلك الحقوق أحداث اضطراب في النظام الدولي .^(٥١)

أن عملية تدويل السيادة يعني وجود نظام لمساءلة الدولة في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة ، وقد تأكد هذا الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح السكرتير السابق للأمم المتحدة (كوفي أنان) (أنه لم يعد هناك حصانة للسيادة) ومن جهة أخرى نجد أن (كوفي أنان) في المشروع الذي طرحه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (٥٠) يعتبر أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعد أساس العلاقات الدولية المعاصرة ، وإنما تتعلق بالأفراد أنفسهم ، وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة ، وبالتالي فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد وليس حماية الذين ينتهكونها ، وبهذا الطريق يكون (كوفي أنان) قد أزال العقبات أمام المنظمات الدولية لكي تباشر أعمالها في مشروع التدخل في الدول من دون تفويض من الأمم المتحدة .^(٥١)

إن مفاهيم الاستقلالية لم تعد من الثوابت بل تحولت إلى قضية خلافية لوجهات نظر مختلفة ، ولو نظرنا نظرة بسيطة على مسرح السياسة الدولية ، لتمكنا من التعرف على مظاهر تآكل مفاهيم السيادة ، وأن عمليات التدخل والأختراق أصبحت أحد تقاليد النظام العالمي الجديد ، لهذا يرى الباحثون أن هناك أربعة اتجاهات رئيسية لمستقبل السيادة الوطنية وهي :-

الاتجاه الأول - أختفاء مفهوم السيادة الوطنية :ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه مثلما حُلث الدولة محل سلطة الأقطاع تدريجياً منذ خمسة قرون ، سوف تحل اليوم الشركات المتعددة الجنسيات تدريجياً محل الدولة ، وأنَّ السبب في ذلك أن هذه الشركات تسعى أثناء هذه المرحلة إلى أحداث تقليص تدريجي في سيادة الدولة ، مما يؤدي إلى أختفاء مفهوم السيادة ، ثم أن الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة ، ستكون وظيفتها الجديدة هي خدمة مصالح الشركات الدولية العملاقة .

الاتجاه الثاني – أستمراية السيادة: ييرى أصحاب هذا الاتجاه أن السيادة الوطنية ستظل باقية ببقاء الدولة القومية ذاتها ، وأن أقصى ما يمكن للتطورات الجارية – في النظام الدولي المعاصر – أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة مقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي .

الاتجاه الثالث – الحكومة العالمية :- يذهب هذا الاتجاه إلى أن هناك تغييراً سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية ، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية ، في نظام عالمي وديمقراطي حيث تغير العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلاً بعيد المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين .

الاتجاه الرابع – الاتجاه التفكيكي: ييرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدولة القومية لن تكون قادرة على أداء مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى دويلات أو أقاليم ، تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها أو تندرج تحت مسألة حقوق الأقليات^(٥٢) .

ويرى الباحث أن عدم توازن المنظومة الدولية منذ تفكك الإتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١ ، تبلور نظام دولي جديد ، أحادي القطبية تنزعها الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أوجد هذا النظام آليات جديدة تساير القطبية الأحادية ، التي أطلقت تسميات جديدة عبر مؤسسات أتخذت صفة العالمية ، أدت إلى أضعاف دور الأمم المتحدة في إتخاذ القرارات مع ظهور مفاهيم جديدة مثل الحرب الأخلاقية أو الحرب العادلة أو الحرب على الإرهاب ، وأن هذه المفاهيم قد ألغت مفهوم السيادة التقليدي للدولة القومية التي تستند في تبرير أفعالها ما دامت على أراضيها وتخص شعبها .

لقد شهدت بداية القرن الحادي والعشرون (قمة العالمية) التي تديرها دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن ظهور منظمات دولية وقوى غير قومية ، وعبور على سلطة الأمم المتحدة ، وأتخاذ القرارات دون الرجوع إليها ، وإلغاء سيادة الدول وجعلها دولاً مفتوحة ، وأن أهم ما تميزت به هذه المرحلة هو تشجيع اتجاهات التفكك الجغرافي لصالح وحدات سياسية أصغر ، وهو اتجاه ينحو إلى تفكيك الدول المتعددة القوميات ، كما حصل في الإتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا وبهذا دخل العالم دوامة جديدة جعلته يصعب قراءة أحداثها لا سيما في ظل وجود مدخلات جديدة كالدين والقومية والعرق ، بعد أن تجاوزها العالم زمناً طويلاً .

الخلاصة والأستنتاجات

منذ بدء الخليقة والإنسان في صراع مع البيئة ، وما تاريخ البشري بمر العصور والأزمنة إلا سجل لهذا الصراع من أجل البقاء والأستمرار والوجود على سطح الأرض ، ففي الماضي كانت الدول والإمبراطوريات تنمو وتتسع في مساحات من الأراضى ، وتبقى أراضى واسعة تفصل بين الدولة أو الإمبراطورية ، وقد سميت تلك الأراضى بالتخوم ، ومع زيادة عدد السكان حديثاً وزيادة حركتهم وحاجتهم لإستقلال الموارد نتيجة للتقدم العلمى والتكنولوجى وتقدم وسائل النقل والمواصلات أصبح من اليسير أستغلال موارد تلك المناطق التى كانت تسمى بالتخوم ، مما أدى إلى زيادة التنافس بين الدول المتجاورة على أملاك تلك المناطق ، لذلك تغيرت مناطق الحدود إلى نوع آخر وهو خط الحدود .

إن الإقليمية الجديدة تعد من نسيج العولمة والتفاعل معها تقوم على الأساس الوظيفى بعد تراجع العامل الجغرافى بتأثير الثورة التكنولوجية وهى ظاهرة تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية ، لترسم خارطة إقليمية جديدة على أسس اقتصادية ، ومن ثم تستبعد الإرادة السياسية لتحل محلها الإرادة الاقتصادية ، إن ظاهرة العولمة التى بدأت مؤشراتها الأولى تحمل معها الكثير من المخاطر على الدول النامية قد تؤدي إلى فقدان سيادتها ، وإن العولمة ما هي إلا تنفيذ لنظريات جيوبوليتيكية لم تستطع ألمانيا تحقيقها بالسلاح ، أما اليوم تمكنت أمريكا تحقيقها بالوسائل الاقتصادية والثقافية حيث تتمكن من السيطرة على العالم وفقاً لنظرية (ماكندر وسيا يكمن وسفرسكى وراتزل) .

ومن ناحية أخرى فإن الشركات المتعددة الجنسية لها القدرة على الفعل المستقل وبمعزل عن الدول التى تنتمي إليها ، إذ بإمكان هذه الشركات أن تخترق كافة الحواجز والحدود ، ويمكن أن تسبب عواقب وتثير تقلبات تؤثر على سوق العمل ومستوى معيشة السكان وحركة رؤوس الأموال وعلى توازن ميزان المدفوعات وصولاً إلى عملية صنع القرار فى تلك الدول .

إن التطور التكنولوجى أدى إلى تغير مواقع الحدود ومفاهيمها حيث تحولت من حدود جغرافية إلى حدود اقتصادية ، وبرز مفهوم الأعماق الاقتصادية ، أى المجال الحيوى الاقتصادى الذى يعتمد على المتطلبات الاقتصادية لنمو الدولة ، وأصبحت الحدود الوطنية مفهوم من نتاج الماضى ، وتتحرك الآن جميع أنواع المعطيات عبر هذه الحدود أو فوقها .

إن التطورات العديدة التى شهدتها النظام العالمى الجديد فى عقود الأخرى بإتجاه تقليص دور السيادة الوطنية حيث أصبحت هناك شروط لممارسة الحقوق من منظور المساءلة الدولية خاصة بعد تدويل السيادة ، ولم تعد مفاهيم الاستقلالية من الثوابت بل تحولت إلى قضية خلافية تخضع لوجهات النظر المختلفة وأصبحت عمليات التدخل والأختراق أحد تقاليد النظام العالمى الجديد .

الهوامش

- ١- محمد أزهر السماك ، الجغرافية السياسية الحديثة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ . ص ٩ .
- 2- Prescott , J.R.V. , The Geography of frontiers and Boundaries , London , 1967 , pp⁹⁻²⁰ .
- ٣- محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ . ص ١٩٣ .
- صباح محمود محمد وآخرون ، الجغرافية السياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، (بلا تاريخ) . ص ١٦٢ .
- ٥- عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٤ . ص ١٢٦ .
- ٦- عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٦ . ص ٩٧-٩٥ .
- 7- Marvin W-Mikesel , "Comparative studies in Frontiers History " , Annals of the Association of American Geographers , vol , 50 1960 . PP⁶²⁻⁷⁴ .
- 8- S.W. Boggs : International Boundaries .N.Y. 1966 . P⁵ .
- 9- V.Adammi : National Frontiers in Relation to International Law , London , 1927 , pp⁵ .
- 10- Prescott , op.cit , p³³⁻³⁵ .
- 11- S.B.Jones : Boundary Making . Washington . 1945 . P⁵ .
- 12- Haward F.Gregor , Environment and Economic Life , New York : D.Van Nostrand Co , 1963 . PP³⁷³ .
- ١٣- عبد الرزاق عباس حسين . مصدر سابق . ص ١٠٩ .
- ١- عبد الغني سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ . ص ١٢٢-١٢٣ .
- 15- Popert Rowthron , Richard Houzlwright , Globlization and Economic Covergence and Assessment , No.131 . PP¹⁻⁵ .
- ١٦- أمين محمود عبد الله ، دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ٢٢-٢٣ .
- ١٧- عدنان السيد علي ، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٠ . ص ٦-٧١ .
- ١- محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الإسكندرية ، ١٩٦٧ . ص ١٠ .
- ١٩- محمد أزهر السماك ، مصدر سابق . ص ٢٩ .
- ٢٠- أعياذ عبد الرضا عبدال ، دور مصر في النظام الشرق أوسطي وأفاقه المستقبلية ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية التربية (أبن رشد) ، ٢٠٠٦ . ص ٢٢-٢٣ . (غير منشورة) .
- ٢١- محمد سامي عسل ، الإقليم وفكرة الإقليمية ، مكتبة الأنكلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ . ص ٣٣ .
- ٢٢- ولتر ب رستون ، أفول السيادة ، ترجمة عزت نصار وجورج خوري ، مطبعة النسر ، عمان ، ١٩٩٥ . ص ١٦١ .
- ٢٣- محمد السيد إدريس ، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣ ، ١٩٩٩ . ص ١٣ .

- ٢- عبد العزيز بن عثمان التويجري ، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع ، مجلة الإسلام ، العدد ١٥ ، المنظمة الإنسانية للتربية والعلوم الثقافية ، الرباط ، ١٩٩٠ . ص ١٣ .
- ٢٥- محمد صبيح ، مفهوم العولمة ، مجلة الباحث العربي ، وحدة البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية ، كلية العلوم السياسية ، العدد ١ ، ٢٠٠٦ . ص ٧ .
- ٢٦- محمد محمود الإمام ، العولمة والنظام الإقليمي ، ندوة خاصة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩ . ص ٢٠ .
- ٢٧- سيار الجميل ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط في مفاهيم عصر قادم ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٧ . ص ١٣٢ .
- ٢- أنطونيوس كرم ، العرب أمام التحديات التكنولوجية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ٢ ، ١٩٩٠ . ص ٢١ .
- ٢٩- المصدر نفسه ، ص ٩٧ .
- ٣٠- حسام عيسى ، الشركات المتعددة القوميات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، (بدون تاريخ) . ص ٥ .
- ٣١- محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٠٧ ، الكويت ٦ ، ١٩٩٠ . ص ٧ .
- ٣٢- عبد الله الشيخ ، سياق التكتلات الاقتصادية في العالم ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٠٥ ، ١٩٩٠ ، ص ١ .
- ٣٣- فيصل الأمين ، بنية النظام العالمي الجديد ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٣ ، ١٩٩٠ . ص ١٦ .
- ٣- معمر بو زنادة ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٩٢ . ص ٢٥ .
- ٣٥- عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي ، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٥ . ص ٣١ .
- ٣٦- خليل درويش ، اليابان والعالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠١ ، ١٩٩٠ . ص ١٢١ .
- ٣٧- عباس غالي داود ، القوى الكبرى ومجالاتها الحيوية ، دراسة جيوبوليتيكية لمستقبل الخارطة العالمية ، الشرق الأوسط ، العدد ٥ ، ١٩٩٧ . ص ١٣ .
- ٣- ماهر إسماعيل إبراهيم الجبوري ، التكتلات التجارية دراسة في التحول من الجيوسياسية إلى الجيو اقتصادية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية (أبن رشد) ، ١٩٩٩ . ص (غير منشورة) .

39- Jack palno and Rovohon , " The Interional Relation Dictionary " Kalamazzo new issues , 1979 . P²⁸⁸ .

- ٠- ماهر إسماعيل إبراهيم الجبوري ، مصدر سابق ، ص ٧ .
- ١- ثامر كامل محمد ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٧ . ص ٢١ (غير منشورة) .
- ٢- حسين علي الحبش ، تقرير المصير دراسة مقارنة ، دار الكتاب العربي ، عدن ، ١٩٦٧ . ص ١٠٥ .
- ٣- صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي : النظرية العامة ، ط ٣ ، القاهرة ٣ ، ١٩٩٠ . ص ١٣٦ .

44- [http : //www.dara.lansar.com /country.asp? id = 32](http://www.dara.lansar.com/country.asp?id=32)

45- [http : //www.fao.org /rice ? 2004 / ar /pll.htm](http://www.fao.org/rice?2004/ar/pll.htm)

- ٦- روبرت م. ماكيفر ، تكوين الدولة ، ترجمة حسن صعب ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٦ . ص ٧٦ .

- ٧ - هارولد لاسكي ، مدخل إلى علم السياسة ، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٥ . ص ٣ .
- إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية – المفاهيم والحقائق الأساسية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٧٧ . ص ٩٥ .
- ٩ - صلاح سالم زرنوقة ، أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، ١٩٩٣ . ص ٢ .
- ٥٠- صادق محروس ، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي ، السياسة الدولية ، عدد ٢٢ ، ١٩٩٥ . ص ٩-٢٣ .

51- - [http : // arab.star 28.com](http://arab.star28.com)

52- www.su/va.net